جـــامعة المـرقـــب

مجلة علمية محكمة تحت مسمى (مجلة علوم التربية الرياضية والعلوم الأخرى)

منشورات كلية التربية البدنية – جامعة المرقب

العدد السادس

(ديسمبر) 2020 م

هيئة التحرير

م	دكتور / ميلود عمار النفر	عميد الكلية	رئيس التحرير

اللجنة العلمية المحلية

م	الاسم	الجامعة	الوظيفة
1	د. مفتاح محمد ابوجناح	المرقب	رئيساً
2	د. خالد محمد الكموشي	المرقب	عضوا
3	د. عبد الحكيم سالم تنتوش	الجبل الغربي	عضوا
4	د. زياد سويدان	الزاوية	عضوا
5	د. عمران جمعة تنتوش	المرقب	عضوا
6	أ. هشام رجب عباد	المرقب	عضوا
7	أ. محمد علي زائد	المرقب	عضوا

اللجنة العلمية الدولية

1	د. جمال بكباي	الجزائر	عضوا
2	د. سامية شينار	باتنة1/ الجزائر	عضوا
3	د. سامية ابريعم	العربي بن مهيدي ام البواقي / الجزائر	عضوا
4	د. يزيد شويعل	الدكتور يحي فارس المدية / الجزائر	عضوا
5	د. رضوان بلخيري	العربي التبسي تبسة / الجزائر	عضوا
6	د. مسعودي ظاهر	زيان عاشور جلفة / الجزائر	عضوا
7	د. عبد السلام مقبل الريمي	اليمن	عضوا

اللجنة الاستشارية

م	الاسم	الجامعة	الوظيفة
1	د. سعيد سليمان معيوف	طرابلس	رئيساً
2	د. سليمان الصادق الامين	المرقب	عضوا
3	د . صبري عمران	الزقازيق / مصر	عضوا
4	د. فتحي البشيني	روسيا	عضوا
5	د. محمد جابر	المرقب	عضوا

ملاحظة

كافة البحوث تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الكلية

جميع الحقوق محفوظة

2020م

التعليمات الخاصة بنظم النشر مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى

طبيعة المواد المنشورة

تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة لكافة المتخصصين لنشر إنتاجهم العلمي في مجال علوم الرياضة والتربية البدنية والعلوم الأخرى، الذي تتوافر فيه الأصالة والجدية والمنهجية العلمية.

وتقوم المجلة بنشر المواد التي لم يسبق نشرها باللغة العربية أو الإنجليزية وتقبل المواد في الفئات التالية:

- البحوث الأصيلة.
- المراجعات العلمية.
- تقارير البحوث.
- المراسلات العلمية القصيرة.
- تقارير المؤتمرات والندوات.

اللائحة التنظيمية:

1- أن تكون الدراسات أصلية ولم يسبق نشرها أو قبولها للنشر.

2--تصدر كلية التربية البدنية جامعة المرقب مجلة علمية تسمي (مجلة التربية الرياضية –والعلوم الأخرى) .

3--تصدر المجلة بصفة دورية كل-6 أشهر من كل عام.

أهداف المجلة:

1-المشاركة في تشجيع حركة البحث العلمي.

2-تحقيق إضافة جديدة على الساحة العلمية في المجالات الرياضية.

3--نشر وتعزيز الدراسات والأبحاث العلمية الرياضية.

سياسة النشر:

1- تختص المجلة بنشر الأبحاث والمقالات العلمية في المجالات الرياضية والتربية البدنية والعلاج الطبيعي والتأهيل الرياضي والأبحاث التربوية والعلوم الأخرى المرتبطة بها.

2--يسمح بالاشتراك في المجلة بالأبحاث أو المقالات التي يجريها أو يشترك فيها أعضاء هيئة التدريس أو الباحثين في الجامعة والمعاهد العلمية ومراكز وهيئات البحث العلمي في ليبيا وخارجها.

3--تنشر الأبحاث في المجلة وفق الأسبقية دورها بعد تحكيمها وإعدادها في شكلها النهائي وفق شروط النشر والقواعد التي تقررها المجلة.

4- جميع الأبحاث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر وإذا تمت الموافقة على نشرها فإن لهيئة التحرير الحق في نشرها في الوقت الذي تراه مناسباً.

5--يخضع ترتيب الموضوعات في المجلة لاعتبارات فنية.

شروط ومعايير النشر:

1- تكون الدراسات أصلية ولم يسبق نشرها أو قبولها للنشر.

2- يقدم الباحث أصل + نسخة على CD +ثلاثة نسخ مطبوعة وعلى وجه واحد فقط وعلى ورق كوارتر مقياس 4A مع ضرورة ترك الصفحات بدون ترقيم.

3- تتضمن الصفحة الأولى عنوان البحث، اسم الباحث أو الباحثين ووظائفهم.

4- يجب ألا يزيد عدد الصفحات عن 20 صفحة وفي حالة الزيادة عن 20 صفحة يتم دفع مبلغ خمسة دنانير عن كل صفحة.

5- يمنح الباحث أو الباحثين نسخة من المجلة مجانا وفي حالة رغبة الباحث في الحصول على نسخة إضافية يسدد مبلغ خمس وعشرون دينار عن النسخة الواحدة.

إجراءات التحكيم:

1- تلتزم لجنة المجلة بإشعار الباحث بوصول بحثه وإحالته إلى هيئة التحرير.

2- تتم مراجعة البحوث المقدمة بصورة مبدئية من هيئة التحرير لتقرير مدى صلاحيتها وتمشيها مع سياسة المجلة ويمكن تبعا لذلك استبعاد بعض البحوث وعدم إرسالها للتحكيم مع ضرورة إبلاغ صاحب البحث بذلك.

3--يحال البحث للتقييم من قبل ثلاثة من الأساتذة المحكمين أعضاء اللجنة العلمية الدائمة للتربية البدنية في ليبيا.

4--تحال البحوث المقدمة للنشر إلى المحكمين في آن واحد وترفق مع البحث استمارة التحكيم ليقوم كل محكم بملء هذه الاستمارة خلال فترة محددة.

5-تعتمد قرارات المحكمين بالأغلبية من حيث القبول أو الرفض من قبل هيئة التحرير.

6-تقوم لجنة المجلة بإبلاغ أصحاب البحوث بإجازة بحثهم، ولهيئة التحرير أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية بناءاً على توصية المحكمين قبل إجازة البحث للنشر

7--تلتزم المجلة بالسرية التامة بالنسبة لعملية التحكيم وأسماء المحكمين.

قواعد عامة:

-تقبل البحوث من خارج ليبيا.

- تسديد الرسوم تحدد من قبل هيئة التحرير أو مجلس الكلية أو مجلس الجامعة.

شروط كتابة البحوث:

1-تكتب البحوث المقدمة للمجلة على ورق حجم.4A .

-2-بالنسبة للهوامش تراعى الشروط التالية:

- من أعلى 3.5 سم ومن باقي الجوانب 3 سم.

- خط العنوان الرئيسي للبحث SakkalMajalla حجم. **Bold** 20 .

- خط الكتابة العربي SakkalMajalla حجم 14 عادي وتأخذ أسماء الباحثين والعلماء..**Bold**

- خط الكتابة الأجنبي Times New Roman حجم. **Bold** 12 .

- خط العناوين Simplified Arabic حجم 16 Bold والعناوين الصغيرة **Bold** 14.

- خط العناوين الأجنبي Times New Roman حجم **Bold** 16 .

3- بالنسبة للجداول تكون مفتوحة من الجانبين ومسطرة تحديداً مفردا أما بداية ونهاية الجدول فيكون التحديد مزدوجاً .

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين وأصلي وأسلم على خير الخلق أجمعين محمداً النبي الأمين وعلى آلة وصحبه أجمعين..... وبعد.

إنه ليسعدني نيابة عن مجلس الكلية أن أقدم العدد السادس (ديسمبر2020م) من المجلد الأول العدد السادس من مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى الصادرة من كلية التربية البدنية – جامعة المرقب في صورتها الجديدة لتسهم بجهد وافر في النشر العلمي في مختلف أنشطة التربية الرياضية والبدنية والصحية والفنية والترويحية وبعض العلوم الأخرى المرتبطة باعتبارها رائدة المجلات العلمية المتخصصة على مستوى كليات التربية البدنية وعلوم الرياضة بدولة الليبية إيمانا برسالة الجامعة في هذا الصدد مراعية اتسام محتوى المجلة بالتجريب والتطوير والتطبيق في ظل أهداف الجامعات الإقليمية الأمر الذي أصبح ضرورة ملحة في عالم سريع التغيير بابتكارية التكنولوجيا والتقدم العلمي المذهل، حيث حقق العلم وثبة كبيرة في كل المجالات وكان للتربية البدنية نصيبا من هذا التقدم حيث لعب طموح علماؤها دوراً أساسياً في الاعتماد على علوم حديثة ليكون منها المنطلق للتقدم.

وقد آلت كلية التربية البدنية بالجامعة على تطوير هذه المجلة حتى تصل إلى المستوى اللائق بالجهد الذي تبذله للنهوض بها بين الجامعات الليبية والعربية والعالمية.

ولا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر لجميع من أسهموا في ظهور المجلة سواء بالنقد البناء أو تقديم المقالات والبحوث والتراجم العلمية ونتوجه إليهم جميعاً لطلب المزيد من التعاون حتى نصل بهذه المجلة إلى المستوى العلمي والفني المتكامل في مجالات أنشطة التربية الرياضية والصحية والتربوية.

عميد الكلية
ورئيس هيئة التحرير
د: ميلود عمار النفر

➢ الانفاق على التعليم وتمويله ➢

موسى أحمد أبوسيف

المقدمة:

تواجه الأنظمة التعليمية العديد من المشكلات، والتي منها مشكلة الانفاق على التعليم وتمويله وتوفير الأموال اللازمة لذلك مما يحد من تحقيق أغلب الدول لمشاريعها وتوسعاتها التعليمية، مما يضطرها إلى تأجيل هذه المشاريع أو التخلي عليها مطلقاً كل ذلك يرجع إلى مشكلة الانفاق على التعليم وتوفير المال اللازم لذلك، وعلى سبيل المثال بريطانيا بسبب هذه المشكلة عجزت عن تمديد سن الالزام حتى السادسة عشر في عام 1970م، وعجز الولايات المتحدة الامريكية عن زيادة أعداد طلاب الكليات المختلفة، ورفع مستوى مدارس الزنوج، وعدم استطاعة البلاد العربية أن تعمم التعليم الاساسي، وأن تقضي على الأمية، وغير ذلك من الأمثلة التي نجدها في أغلب الأنظمة التعليمية المعاصرة.

مشكلة البحث:

للتربية والتعليم جوانب متعددة هي محل للدارسة والبحث، ومنها الجانب المتعلق بالإنفاق على التعليم وتمويله والعوامل المؤثرة فيه، والاسباب التي تدعو لزيادة الانفاق على التعليم، وأقسام النفقات التعليمية، وأهم مصادرها والمعايير التي تحسب بها كلفة التعليم، والوسائل التي تعمل على تخفيض هذه الكلفة، لذلك يرى الباحث ضرورة توفر قدر كافي من هذه المفاهيم والعوامل والأسباب لدى العاملين بقطاع التربية والتعليم مساهمة في تطوير العملية التعليمية في المجتمع، وبذلك تحدد مشكلة البحث في الاجابة على التنازلات الأتية:

1- ما هو مفهوم تمويل التعليم والانفاق عليه؟
2- ماهي العوامل التي تؤثر في الانفاق على التعليم؟
3- ما أهمية دراسة نفقات التعليم؟
4- ماهي الأسباب التي تؤدي لزيادة الانفاق على التعليم؟
5- ماهي أقسام النفقات التعليمية؟
6- ماهي طرائق التنبؤ بنفقات التعليم؟
7- ماهي وسائل تخفيض كلفة التعليم؟
8- ماهي أهم مصادر الانفاق على التعليم؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعريف بموضوع الانفاق التعليمي من حيث الآتي:

1- التعريف بمفهوم تمويل التعليم والانفاق عليه.
2- التعريف بأهم العوامل المؤثرة على الانفاق التعليمي.
3- التعرف على أهمية دراسة نفقات التعليم.
4- التعرف على الاسباب التي تؤدي إلى زيادة الانفاق على التعليم.
5- التعرف على أقسام النفقات التعليمية.
6- التعرف على أهم طرائق التنبؤ بنفقات التعليم.
7- التعرف على أهم وسائل تخفيض كلفة التعليم.
8- التعرف على أهم مصادر الانفاق على التعليم.

أهمية البحث:

تمكن أهمية البحث في تناوله موضوع مهم من المواضع المتعلقة بالتربية والتعليم في المجتمع، وهو موضوع الانفاق على التعليم وتمويله، مما قد يفيد جميع العاملين بهذا القطاع من مسؤولين ومخططين وعمداء جامعات ومدراء مدارس ومفتشين تربويين ومعلمين وأولياء أمور والطلاب وغيرهم.

منهج البحث:

اعتمد الباحث المنهج الاستنباطي الذي يعتمد على القراءات الموسعة للمصادر والمراجع ذات العلاقة بموضوع البحث.

حدود البحث:

يقتصر البحث على الاجابة على التساؤلات المحددة والتي من خلالها تحقيق أهداف البحث.

أولاً: مفهوم تمويل التعليم والانفاق عليه.

عرف (أحمد القماطي) سنة 1978ف التمويل بأنه: "الاستخدام السليم للموارد المالية بما يحقق العائد المناسب الذي يعتبر مقياساً لكفاءة الاستثمار".[1]

(1). أحمد محمد القماطي، **تطور الإدارة التعليمية في الجماهيرية**، دراسة تحليلية ميدانية، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1978.

"ويعتبر التمويل عنصراً هاماً تقوم عليه الإدارة العامة وهو يتصل بالأعمال المرتبطة بتزويد المؤسسة بالمال اللازم لتحقيق أغراضها وبحركة هذا المال، ولذا كان الارتباط قوياً بين التخطيط والتمويل وهو أحد المبادئ التي يقوم عليها التخطيط".[1]

"ويعتبر موضوع تمويل التعليم جزء من موضوع أعم وأشمل وهو نفقات التعليم وكلفته وقد اتسع هذه الموضوع في هذا القرن وازدادت أهميته كثيراً حيث أصبح يشكل دراسة قائمة بذاتها، ويرتبط تمويل التعليم باقتصاد المجتمع وإمكاناته المالية وفلسفته السياسية ويختلف تمويل التعليم من دولة لأخرى وفي نفس الوقت يلاحظ أن التوسع في التعليم يتطلب أموالاً ضخمة نظراً لما تحتاجه من أبنية ومعدات وأدوات ومعلمين وإداريين وغير ذلك".[2]

ولا بد لكل خطة تربوية أن تبين بعد تقديرها لنفقات الخطة مصادر التمويل التي تستطيع أن تلجأ إليها لتوفير تلك النفقات من مصادر مختلفة لتزود الخطة التربوية بالأموال الضرورية لتنفيذها

ثانياً: العوامل التي تؤثر في الإنفاق على التعليم:

هناك عدة عوامل تؤثر في الإنفاق على التعليم يمكن إجمالها فيما يلي:[3]

1) . عوامل داخلية: -

وترتبط هذه العوامل ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسات التعليمية ومنها: -

1- مستوى أجور العاملين بالمؤسسات التعليمية، حيث تزداد هذه النفقات كلما ارتفع مستوى أجور العاملين فيها.
2- التوزيع العمري لهيئات التعليم، إذ يزداد الانفاق بارتفاع المستوى العمري للهيئات التعليمية.
3- مستوى التكنولوجيا التعليمية، حيث تزداد النفقات بارتفاع وازدياد مستوى التكنولوجيا التعليمية.
4- نصاب المعلم من ساعات التدريس، فكلما انخفض نصاب المعلم التدريسي كلما تطلب الأمر زيادة عدد أعضاء هيئة التعليم وبالتالي زيادة الانفاق التعليمي.

---

(2). أحمد إسماعيل حجي، **الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.

(3). د. عبدالله زاهي الرشدان، **في اقتصاديات التعليم**، مرجع سابق.

(1). عبدالله زاهي الرشدان، **في اقتصاديات التعليم**، الطبعة الأولى، سنة 2001، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.

5- ارتفاع حجم الإهدار التعليمي والذي يرجع في غالبيته إلى زيادة نسبة الرسوب أو الترسب.

2) . **عوامل خارجية:-**

وهي عبارة عن عوامل لا ترتبط بالمؤسسة التعليمية مباشرة وتشمل:-

1- المستوى العام للدخل القومي:- فكلما ارتفع الدخل القومي للمجتمع ازداد دخل الأفراد بالتالي وهذا يؤدي إلى زيادة الانفاق التعليمي.

2- مستوى نفقات المعيشة:- وهذا يرتبط بأسعار السلع والخدمات في المجتمع فكلما ارتفعت أسعار السلع والخدمات ازدادت نفقات المعيشة وبالتالي ازداد الانفاق التعليمي.

3- المستوى التكنولوجي العام في المجتمع:- يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمستوى التكنولوجي التعليمي والذي تزداد نفقاته بالتالي.

4- التوزيع العمري للسكان بين فئات العمر المختلفة:- حيث يرتبط به التوزيع العمري للهيئات التعليمية، فكلما كان مرتفعاً أدى ذلك إلى ارتفاع أجور العاملين وبالتالي يزداد الانفاق على التربية والتعليم.

ثالثاً: أهمية دراسة نفقات التعليم:

تلعب دراسة النفقات التعليمية دوراً هاماً في عملية التربية والتعليم حيث يستطيع المخطط التربوي استغلالها في تحقيق الأهداف التالية:-[1]

1- إيجاد نوع من التناسق بين الخدمة التعليمية وغيرها من الخدمات التي تتنافس على الموارد المتاحة للدولة.

2- توزيع الموارد المتاحة توزيعاً عادلاً ومنطقياً بين المستويات التعليمية المختلفة بأجهزتها المختلفة.

3- التأكد من أن الأجهزة التعليمية تحسن استغلال الموارد التي تخصص لها في الأوقات المحددة.

رابعاً: أسباب تزايد نفقات التعليم:-

يمكن تصنيف العوامل والاسباب التي تؤدي إلى تزايد نفقات التربية والتعليم كما يلي:-[2]

---

(1). محمد منير مرسي، عبدالغني النوري، **تخطيط التعليم واقتصادياته**، مرجع سابق.

(1). عبدالله زاهي الرشدان، **في اقتصاديات التعليم**، مرجع سابق.

أولاً: العوامل الاقتصادية:

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً هاماً في زيادة نفقات التعليم أو نقصها وقد حاول الباحث ايذنغ كغيره من الباحثين تعليل زيادة هذه النفقات أو نقصها.

ويرى بوجه عام أن البلدان الفقيرة لا تجد بسهولة ويسر الأموال اللازمة للإنفاق على التعليم فتضطر إلى الحد من نقصانها، كما أنها حاجاتها إلى الأخصائيين ليست كبيرة، اما البلاد الغنية فأن لديها الموارد الوفيرة اللازمة للتعليم واحتياجاتها للتعليم ومنتجاتها أكبر ويشذ عن هذه القاعدة ثلاثة بلدان غنية حققت أرقاماً قياسية في النمو الاقتصادي هي الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي واليابان ففي هذه البلدان الثلاثة نلاحظ أن التعليم قد تقدم ونما لأسباب غير اقتصادية وإن كانت الاعتبارات الاقتصادية ليست غائبة عن الميدان، ففي الولايات المتحدة كان من مبادئ الديمقراطية الأمريكية تقديم تعليم جيد لجميع المواطنين، وفي الاتحاد السوفيتي ظهر اتجاه قوي للإنفاق على التربية والتعليم بعد قيام الثورة البلشفية انطلاقاً من مبادئ النظرية الماركسية التي تبين ضرورة تثقيف الجماهير وتعليمها من أجل تحقيق التضامن الاجتماعي وخلق مجتمع بلا طبقات أما في اليابان فأن نمو التعليم الابتدائي والفني والعالي نتيجة لسياسة واعية ترمي إلى جعل اليابان في مقدمة دول آسيا.

ثانياً: العوامل التربوية:

وتنقسم هذه العوامل إلى قسمين: -

أ). **العوامل التربوية المباشرة:** -وترتبط هذه العوامل بالعملية التعليمية من جميع جوانبها المختلفة وهذه أهمها:

1- تزايد عدد الملتحقين بالمجتمع المدرسي تزايداً متصاعداً باستمرار استجابة للتوسع في إتاحة الفرص التعليمية لجميع المواطنين مما يحتم بالضرورة زيادة أعدد المعلمين اللازمين للقيام بأعباء العملية التعليمية، وزيادة الأبنية المدرسية والأجهزة والمعدات المختلفة مما أدى إلى ارتفاع كلفة الوحدة التعليمية ولا سيما وإن قطاع التعليم لا يتمتع بما تتمتع به القطاعات الإنتاجية من مزايا الإنتاج الكبير.

2- تطور التعليم من الناحية النوعية وإدخال الأساليب والمناهج التعليمية الحديثة مما يؤدي إلى زيادة النفقات وارتفاعها.

3- تطوير التعليم العلمي على حساب التعليم الأدبي الذي يفرضه التقدم الحضاري في المجتمعات مما يتطلب نفقات أكبر بكثير من تعليم الآداب وذلك بسبب ارتفاع تكاليف المختبرات والأبحاث والأجهزة والمعدات والمواد التي تباع بأسعار مرتفعة.

4- تنوع مجالات التربية والتعليم وإدخال تخصصات علمية جديدة اقتضتها طبيعة التغير والتطور في العصر الحديث مما أسهم في زيادة الأعباء والتكاليف المالية.

5- ازدياد الاهتمام بالتعليم العالي والتوسع في نشر مؤسساته بأنواعها المختلفة مما يتطلب نفقات باهظة.

6- تزايد الانفاق على الجوانب الملحقة بالتربية والتعليم كالنقل والمنح المدرسية وكذلك تزايد نفقات الخدمات الاجتماعية والصحية.

ب). العوامل التربوية غير المباشرة:

وترتبط هذه العوامل بطبيعة قطاع التربية والتعليم، فمما لا شك فيه أن هذا القطاع يهتم بنشاط كثيف الاستخدام لعنصر العمل رغم التطورات الحديثة في التكنولوجيا التعليمية مما يؤدي إلى زيادة النفقات والأعباء المالية في هذا القطاع.

وقد بينت الدراسات المختلفة أن نسبة رواتب المعلمين إلى الانفاق العام على التعليم في المراحل الدراسية التي تسبق التعليم العالي تتراوح بين 60% - 90% كما يتميز هذا القطاع بما يسمى بالركود التكنولوجي بسبب الاستخدام المحدد لمبتكرات العالم والتكنولوجيا في هذا المجال إذا ما قورن بالمجالات الأخرى والصناعية خاصة.

والنتيجة المترتبة على ذلك في قطاع التربية والتعليم ارتفاع كلفة مخرجات التربية والتعليم إذ من المعروف إن استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي انخفاض كلفة المنتجات أما قلة استخدامها فتؤدي إلى العكس من ذلك.

ثالثاً: الاتجاهات التربوية الحديثة:

أثرت الاتجاهات الحديثة في التربية والتعليم تأثيراً كبيراً على زيادة الانفاق على التعليم سواء من الناحية المطلقة أو من ناحية نسبة ما ينفق عليه من الميزانية العامة للدولة أو الدخل القومي وأهم هذه الاتجاهات الحديثة التي حددها (محمود سيف الدين فهمي) فيما يلي: -

1- سيادة اتجاه إيجابي في جميع دول العالم يدعو إلى إطالة فترة بقاء الدارسين في المؤسسات التعليمية لمجاراة التدفق الهائل في المعلومات والمعارف وتضخم المناهج الدراسية لكي يحسنوا من مستوياتهم التعليمية.

2- أخذت الدول تركز على الناحية الكيفية للتعليم من حيث تقليل عدد التلاميذ في الصفوف وتقليل النصاب التعليمي للمعلمين مما يتطلب إعداداً متزايداً من المعلمين والمدارس اقتضت زيادة النفقات.

3- اتساع المعرفة الإنسانية وتشعبها أدى إلى إدخال علوم جديدة في المناهج التربوية مما دعا إلى إعداد مدرسين متخصصين في هذه المجالات.

4- أدت الاتجاهات التربوية الحديثة والتي تركز على فاعلية المتعلمين ومشاركتهم في الانشطة التعليمية إلى ضرورة الاهتمام بالأبنية المدرسية الحديثة وتجهيزها بكل ما تحتاج إليه من حدائق وملاعب ومختبرات علمية ووسائل تعليمية مما يتطلب نفقات باهظة وأعباء مالية كبيرة.

5- أدى التطور التكنولوجي والعلمي الحديث إلى ظهور اتجاهات متزايدة إلى دراسة العلوم البحثية والتطبيقية في شتى الميادين والمراحل الدراسية وضرورة تزويدها بالمختبرات والورش والآلات الحديثة وهذا يتطلب معاهد متخصصة ومدرسين مؤهلين تأهيلاً عالياً يزيد من قيمة الأعباء المالية.

6- الاهتمام بالتعليم العالي ورفع نسبة المتعلمين فيه مما يتطلب تأسيس الكثير من المعاهد العليا والجامعات وتجهيزها بالأجهزة المتطورة والمعدات الحديثة التي تزيد من النفقات التعليمية زيادة هائلة.

خامساً: أقسام نفقات التعليم: -

تقسم النفقات في قطاع التربية والتعليم إلى قسمين:-[1]

1- **النفقات الجارية أو الدورية:** -وهي عبارة عن النفقات التي تتكرر باستمرار وتشمل بندين أساسيين:

الأول: - بند الرواتب والأجور والمكافآت التي تصرف لأعضاء الهيئة التدريسية.

الثاني: بند المصروفات العامة مثل تكاليف الصيانة والإضاءة وإيجارات المباني والمصروفات على أبواب النشاط المدرسي مثل الرياضة والجمعيات والرحلات والكتب والمواد المخبرية وغيرها.

2- **النفقات الرأسمالية أو الإنتاجية:** -وهي عبارة عن المصروفات الثابتة أو غير المتكررة وتشمل ثلاث بنود رئيسية: -

(1). محمد منير مرسي، عبدالغني النوري، **تخطيط التعليم واقتصادياته**، مرجه سابق.

الأول :- بند المباني الجديدة، إي ثمن الأرض والمباني القائمة عليها.

الثاني:- بند التجهيزات كمعدات المعامل والآلات والأجهزة والأثاث المستخدم لأكثر من سنة.

الثالث:- بند الصيانة والإحلال محل المباني غير الصالحة أو المستهلكة.

سادساً: التنبؤ بنفقات التعليم ووسائله: -

لم تقف الدراسات في موضوع نفقات التعليم عند حد تقرير هذه النفقات في السنوات الماضية بل تعدت ذلك إلى التنبؤ بهذه النفقات في السنوات القادمة ووضع الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في ذلك التقدير فالخطط التعليمية التي تضعها الدولة لابد أن تترجم إلى خطط مالية أي أن نضع مقابل الأهداف المرسومة في الخطة ما تحتاج إليه من أموال ونفقات، ومن أهم طرق التنبؤ بنفقات التعليم:[1]

الطريقة الأولى: كلفة الطالب: -

في هذه الطريقة يقوم الباحث بتحديد مجموع النفقات خلال السنة التي يتم اختيارها كسنة أساس ثم يقسم هذا المجموع الكلي على عدد الطلاب خلال تلك السنة فيحصل على كلفة الطالب الواحد خلال سنة الأساس ثم يتم ضرب هذه الكلفة بعدد الطلاب المتوقع في سنوات التنبؤ إلا أن هذه الطريقة تشتمل على قدر كبير من التقريب ولذا يلجأ الباحث في مزيد من الدقة إلى تحديد المستوى الحقيقي لكلفة الطالب خلال سنة الأساس والعوامل التي يمكن أن تؤثر عليها وذلك بحساب متوسط مجموع نفقات الطالب في جميع معاهد التعليم التي دون المستوى الجامعي وللحصول على تنبؤات أدق وأعمق من ذلك يلجأ الباحث إلى حساب متوسط كلفة الطالب في جميع مراحل التعليم وأنواعه والموقع الجغرافي والجماعات الاجتماعية المختلفة لما لهذه العوامل من تأثير كبير في تحديد كلفة التعليم وتطوراته اللاحقة.

الطريقة الثانية: معيار رواتب الأساتذة: -

دعت الصعوبات بعض الأخصائيين إلى بناء تنبؤاتهم على معيار آخر غير كلفة الطالب وهو معيار رواتب الأساتذة ويتم ذلك بقسمة عدد الطلاب الإجمالي على عدد الطلاب المقابل لأستاذ واحد على نحو ما تحدده الأهداف المتوخاة نحصل على عدد الأساتذة في سنة التنبؤ تبعاً لأنواع المدارس ومؤهلات المعلمين ثم يضرب هذا العدد بالرواتب المتوقعة فنحصل في النهاية على جملة النفقات المخصصة لرواتب الأساتذة وتمثل هذه الرواتب في معظم البلدان 80%

(1). عبدالله عبد الدائم، **التخطيط التربوي**، الطبعة الثالثة، سنة 1977، دار العلم للملايين، بيروت.

من النفقات الجارية، ومن هنا يمكن تقدير النفقات الإجمالية للتعليم تبعاً للنسبة بين نفقات الرواتب والنفقات الإجمالية والتي تكون معروفة في كل بلد.

وقد تبين من خلال الدراسات أن النفقات الجارية قد بلغت 80% من جملة النفقات المخصصة للتعليم خلال السنوات الماضية أما ما تبقى من نفقات فهي عبارة عن نفقات رأسمالية في الأبنية المدرسية وتجهيزاتها.

سابعاً: وسائل تخفيض كلفة التعليم:-

إن أهم أغراض دراسة كلفة التعليم بل أهم أغراض التخطيط التربوي عامة هو الحصول على تعليم أكثر كفاءة وفاعلية عن طريق أقل النفقات الممكنة فزيادة الإنتاجية والحصول على أكبر مردود ممكن بأقل النفقات هو هدف أي عمل وهدف من أهداف العمل التربوي.

ومما يزيد في أهمية العناية بالوصول إلى أكبر إنتاج تربوي بأقل النفقات الممكنة هو تزايد نفقات التربية في جميع البلدان تزايداً كبيراً في السنوات الأخيرة وجسامة الأعباء المالية الملقاة على كاهل الدول وخاصة الدول المتخلفة والنامية بسبب فتوة السكان والإقبال المتزايد على التعليم وقلة الموارد المالية ورغم هذه الصعوبة تظل بعض الوسائل التي يمكن أن تؤدي إلى تخفيض كلفة التعليم دون هبوط مستواه وتخفيض إنتاجيته، وفيما يلي عدداً من الوسائل:-[1]

1- يمكن تخفيض كلفة الساعة الدراسية عن طريق تخفيض النفقات المكرسة للعمل التربوي والعناصر الداخلة فيه، ومن الطبيعي أننا لا نستطيع تخفيض الكلفة عن طريق تخفيض أجور المعلمين وإنما نستطيع تخفيضها عن طريق تحسين عمل المعلمين وجعله فعالاً ومجدياً إلى أقصى مدى ممكن باللجوء إلى بعض الأساليب الفنية التي تزيد من فعالية المعلمين وتوفير الأجهزة والأدوات المدرسية التي تزيد من نتاجهم وكذلك تخفيض تكاليف الابنية المدرسية وتحسين شروطها وذلك بحسن اختيار موقع المدرسة بالنسبة للسكان وتوفير الشروط الهندسية والتربوية الملائمة في مواد البناء وتنظيم الأبنية وأشكالها وأقسامها وصفاتها.

ولا يقتصر الأمر على تخفيض كلفة البناء المدرسي بل يشمل جانباً آخر وهو الاستفادة من استخدام المبنى المدرسي لأغراض عديدة كمقر للاجتماعات أو الحفلات

(1). عبدالله زاهي الرشدان، **في اقتصاديات التعليم**، مرجع سابق.

كما يمكن استخدامه أكثر من مرة في البلاد التي تطبق نظام الفترات في التعليم الابتدائي.

2- يمكن تخفيض كلفة التعليم عن طريق تحسين المستوى الكيفي للتعليم وتحسين محتواه الذي يشمل مناهج التعليم وطرقه والوسائل التعليمية والإدارة التربوية والكتب المدرسية وخطط الدراسة.

3- يمكن تخفيض نفقات التعليم عن طريق تجنب الإهدار المدرسي والذي يتجلى خاصة في الرسوب والتسرب والتخفيف من مداه.

4- أن خير وسيلة لتخفيض نفقات التعليم هي وضع خطة تربوية مدروسة فمثل هذه الخطة هي التي توازن بين المطالب المختلفة وتقارن بين النفقات الممكنة وتبحث في شتى الحلول التي تخفض من النفقات وتضع بعد هذا صيغة سليمة ليتحقق فيها التوازن المطلوب بين نفقات التعليم وبين إنتاجيته وبين تخفيض تلك النفقات وبين الحفاظ على مستوى التعليم.

ثامناً: مصادر الانفاق على التعليم: -

1- المصادر الأساسية لتمويل التعليم:

تتألف المصادر الدراسية لتمويل التعليم من الضرائب العامة والأقساط التي يدفعها الآباء للمدارس الخاصة ثم القروض، وسنتحدث عن كل من هذه العناصر بشيء من التفصيل:-[1]

أ- **القروض:** تعتبر القروض أحد العناصر الرئيسية لتمويل التعليم إلا أنها لا تعار اهتماما كافيا أكثر الأحيان رغم تغير نظرة الناس للتربية والتعليم واعتبارها استثماراً مجزياً لا مجرد خدمة استهلاكية تقدم إلى المواطنين، لقد جرت العادة على تمويل نفقات التعليم من الواردات الثابتة للدولة أي الواردات المالية عن طريق الضرائب المختلفة أما القروض فكانت توجه للمشاريع الإنتاجية أي للاستثمارات القادرة على تقديم نتاج وعائدات تسدد القروض العوائد المستحقة عليها وليت التربية من ضمنها إلا أن نظرة الناس إلى التربية قد تغيرت وأخذوا يعتبرونها استثماراً مجزياً لرؤوس الأموال لا مجرد خدمة تقدم للمواطنين وكل ما في الأمر أن التربية تعطى على المدى البعيد أكثر من إعطائها على المدى القريب وإن نتاجها غير مباشر في بعض الأحيان، وقد نجم عن هذ النظرة الجديدة إلى التربية موقف جديد فيما يتعلق بتمويلها عامة وبتمويلها عن طريق القروض خاصة لا سيما أن الأسلوب الجديد في عامة أسلوب

(1). عبدالله عبدالدائم، **التخطيط التربوي**، مرجع سابق.

يلجأ إلى القروض من أجل تمويل مشروعات ليست ذات نتاج مباشر إلا أنها ذات انتاج خصيب على المدى الطويل وعلى رأس هذه المشروعات المنتجة على المدى الطويل والمنتجة نتاجاً غير مباشر فهي تزيد من الدخل القومي وتزيد بالتالي من المصادر المالية للدولة.

ولذا ففي وسع الدولة أن تلجأ إلى القروض من أجل توفير نفقاتها وإن هذه القروض التي تستثمر فيها تعطي ثمراتها أضعافاً مضاعفة وتزيد من الثروة القومية لأي مشروع إنتاجي آخر ويمكن الاستفادة من القروض التي تستثمر في التعليم في مجال خاص وهام من مجالاته وهو مجال الأبنية المدرسية المستأجرة كما تحقق وفراً غير مباشر عن طريق استخدام أبنية مدرسية نموذجية تؤدي إلى زيادة فعالية النظام التعليمي وإنتاجه وهذه الزيادة بالتالي تؤدي إلى نتائج اقتصادية مالية ضخمة ومع ذلك فإن اللجوء إلى القروض يزيد من الأعباء المالية الملقاة على عاتق الدولة ولا سيما حين يتم تسديد هذه القروض والفوائد المستحقة عليها عن طريق إرادات الدولة من الضرائب ولذا لابد من إقامة موازنة دقيقة بين أعباء القروض والفوائد المالية التي تجنى من ورائها.

ب- الضرائب العامة:

مما لاشك فيه أن الأموال الناتجة عن الضرائب العامة للدولة هي المصدر الأساسي لتمويل التعليم في معظم بلدان العالم غير أن هذه البلدان تتفاوت تفاوتاً كبيراً في الشكل الذي يأخذه التمويل من الضرائب العامة وتؤكد الدراسات الاستقصائية التي قامت بها المنظمات العالمية على عدد كبير من دول العالم أن هناك ثلاثة أشكال يأخذها تمويل التعليم عن طريق الضرائب العامة وهي:

1- التمويل عن طريق الحكومة المركزية.

2- التمويل عن طريق التعاون بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية معاً سواء كانت بلديات أو لجان مدرسية أو مقاطعات بنسب تختلف باختلاف البلدان.

3- التمويل عن طريق التعاون بين الحكومة المركزية والسلطات الإقليمية أي الولايات أو المحافظات والسلطات المحلية ففي فرنسا والاتحاد السوفيتي سابقاً يتم تمويل التعليم عن طريق الحكومة المركزية والسلطات المحلية وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتم التمويل عن طريق الحكومة الفيدرالية والسلطات الإقليمية والسلطات المحلية أما في البلاد العربية فالغالب أن يتم تمويل التعليم عن طريق الحكومة المركزية وتعطى السلطات المحلية بعض الحرية في توزيع الاموال المخصصة لها من قبل السلطات المركزية.

4- أقساط التعليم الخاص: تشكل أقساط التعليم الخاص المصدر الثالث من المصادر الأساسية لتمويل التعليم، وهذا المصدر من مصادر تمويل التعليم يحتل مكانة كبيرة في كثير من بلدان العالم حتى البلدان التي تأخذ بنظام التعليم العام الذي تضطلع به الدولة وما نزال في حاجة في كثير من الأحيان إلى عون المدارس الخاصة لأنها لا تستطيع توفير التعليم إلى جميع المواطنين وهذا ما نجده في البلاد العربية حتى تلك التي تتحمل الدولة فيها الأعباء الأساسية في التعليم ويثير موضوع تمويل التعليم عن طريق الأقساط التي يدفعها أولياء أمور الطلاب للمدارس الخاصة مسألتين هامتين:

الأولى: غلاء هذه الأقساط في كثير من الأحيان لا سيما عندما لا توجد رقابة كافية من الدولة، ويتم معالجة هذا الأمر بتشديد رقابة الدولة وإشرافها على التعليم الخاص ووضع قواعد دقيقة ومعايير محددة للأقساط التي تتقاضاها المدارس الخاصة.

الثانية: تحميا أولياء أمور الطلاب الذين يلتحقون بالمدارس الخاصة ضريبة مضاعفة عن التعليم أولها الضريبة العامة التي يدفعونها على قدم المساواة مع بقية المواطنين والثانية الأقساط المدرسية التي يدفعونها علاوة على ذلك إلى المدرسة الخاصة.

2- **المصادر الثانوية الملحقة في تمويل التعليم:**

هناك أنزاع أخري من مصادر التمويل وهي المصادر الثانوية وسنشير إليها بإيجاز وأهمها:-[1]

أ- **المصادر الخاصة:** وتشمل هذه المصادر رسوم التسجيل وأقساط الدراسة في البلاد والتي لا يقوم فيها تعليم مجاني في جميع مراحل التعليم أو بعض مراحله كما تشمل بعض النفقات التي تلقى على عاتق الطلبة كأثاث المدرسة أو الوسائل التعليمية أو بعض الأموال التي تقدم لصندق التمويل المدرسي أو غير ذلك.

ب- **المصادر الخارجية:** وتشمل المصادر الخارجية التي يتلقاها البلد عدا القروض سواء كانت مساعدات فنية أو تقديم بعض المنح الدراسية للدراسة في بلد أجنبي أما المساعدات المالية فتشمل المنح المالية التي قد تقدمه بعض الدول.

(1). نفس المرجع السابق.

ج-**المصادر المحلية:** وتلجأ كثير من الدول التي تعجز عن توفير الأموال الكافية للتعليم إلى مساعدات خاصة من الأهالي أنفسهم كأن يقدم أهل القرية أو البلد الأرض التي تنشأ عليها المدرسة أو يقوموا ببناء المدرسة كاملاً أو بعض النفقات وهذا ما نجده في كثير من البلاد العربية وهو حل يساعد على توفير الأبنية المدرسية اللازمة.

قائمة المراجع:

1. أحمد إسماعيل حجي، الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية، دار الفكر العربي القاهرة، 2000.
2. أحمد محمد القماطي، تطور الإدارة التعليمية في الجماهيرية، دراسة تحليلية ميدانية، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1978.
3. د. عبد الله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، الطبعة الأولى، سنة 2001، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.
4. د. عبد الله عبدالدائم، التخطيط التربوي، الطبعة الثالثة، سنة 1977، دار العلم للملايين، بيروت.
5. د. محمد منير مرسي، عبدالغني النوري، تخطيط التعليم واقتصادياته، 1977، دار النهضة العربية، القاهرة.
6. سالم توفيق النجفي، مقدمة في اقتصاد التنمية، الموصل دار الكتب للطباعة والنشر، 1988.
7. رمزي على سلامة، اقتصاديات التنمية، الاسكندرية منشورات جامعة الاسكندرية، 1991.
8. محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم، عمان، رسالة التربية،1987.

قائمة المحتويات

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	رقم الصفحة
1	ميلود عمار النفر فتح الله لامين عبد العزيز	الأمن النفسي وعلاقته بدافعية الانجاز لدى ناشئ كرة القدم بمدينة بطبرق	19 - 1
2	**نوري حسن اكرفيت** الظاهر علي المعرف محمد سلامة النويصري	(دراسة بعض الضغوط النفسية وعلاقتها ببعض المتغيرات لطلاب التدريب الميداني) بكلية التربية البدنية ـ جامعة سبها	36 – 20
3	أحمد بشير أحمد الحوته	تأثير استخدام خرائط المفاهيم على دافعية التعلم وتعليم بعض مهارات الكرة الطائرة لطلاب كلية التربية البدنية – جامعة مصراتة	71 - 37
4	وردة حسين هيهب	متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية لتطوير أداء الموانئ البحرية في ليبيا	86 - 72
5	. حسين ميلاد أبوشعالة	أهمية تدريس النقد الفني في حصص التربية الفنية للتعليم الاساسي	99 - 87
6	موسى أحمد أبوسيف	الانفاق على التعليم وتمويله	112 -100
7	عادل الزوام سالم عبيدر	تاريخ الدفاع الجوي العربي الليبي"(1970-1976)	120 - 113
8	سعاد محمد شكلول عايدة سعد بدر حواء عثمان الرفاعي	التأثير الأليلوباثي لنبات الاكليل على نمو بعض النباتات	137 – 121
9	مصطفى علي نامو صالحة مصطفى الورفلي	الدليل العلمي على فوائد زيت الزيتون البكر لصحة الإنسان	155 – 138
10	أحمد محمد عبد العزيز محمد ميلود عمار محمد النفر	تأثير برنامج بواسطة الفيديو على تعلم بعض المهارات الأساسية في ألعاب المضرب(كرة المضرب ، الريشة الطائرة) لطلاب كلية التربية البدنيةوعلوم الرياضة بجامعة مصراتة	165 – 156
11	محمد مسعود عبد الرزاق عادل ابراهيم كريم حاتم علي الناجي	دراسة أهم المشاكل المهنية التي تواجه معلم التربية البدنية في مدارس التعليم الأساسي ببلدية الخمس	174 - 166
12	سامي مسعود جمعة سحبون عبد السلام صالح انبيص مصعب مفتاح محمد الشريف	أثر جري 5000 متر على بعض مكونات الدم لطلاب كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة-جامعة المرقب	190 – 175
13	إبراهيم علي الشويرف	السيطرة العثمانية لبلاد اليمن	203 - 191
14	علي عياد محمد عبدالله علي نوح	الألفاظ العربية الباقية في اللغة الإسبانية من زمن الأندلس	219 - 204